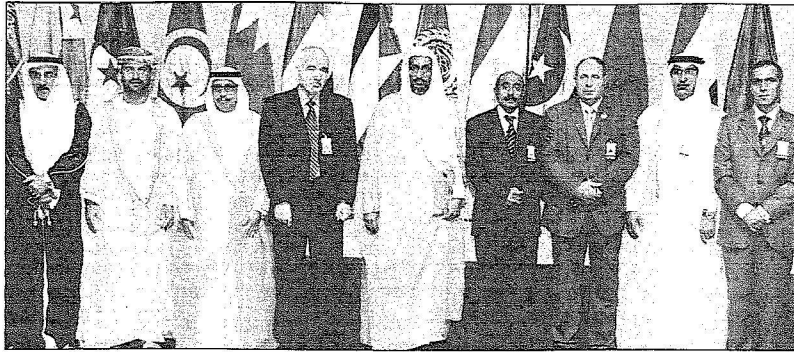


أشادوا بحسن الضيافة وكرم الرعاية

# رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر العربي الثاني للنيابات يرفعون شكرهم للمليك



رؤساء الوفود

« الجزيرة » - مع الضيف

التقى رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر العربي الثاني لرؤساء النيابات العامة ورؤساء هيئات التحقيق والإدعاء العام على أن رعاية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية لافتتاح المؤتمر تعطي زخماً كبيراً لفاعليته وتضاعف القدرات والطموحات لتحقيق الأهداف المنشودة، وأكد عدد من نواب العموم ورؤساء هيئات التحقيق والإدعاء العام على أهمية تعزيز التعاون العربي بين النيابات العامة وهيئات التحقيق والإدعاء العام والأجهزة العدلية عموماً، معربين عن تطلعاتهم لأن يساهم

المؤتمر في تنمية هذا التعاون على كافة الأصعدة.

وقال القاضي يوسف جابر الصمود رئيس النيابة العامة بالزمن ورئيس المؤتمر الأول: أتينا وقبل أن ناتي إلى الأراضي السعودية ونحن نشعر بالاهتمام الكبير الذي توليه الجهات الرسمية بالملكة وكان واضحاً منذ البداية هذا الجهد المميز الذي قامت به الهيئة ممثلة برئيسها الشيخ محمد آل عبدالله، مشيراً إلى أن القرارات والإمكانيات التي توفرت للمؤتمر كانت مميزة للغاية من حيث الإعداد والتنظيم والتعلم.

وقال: إن العالم في العقود الثلاثة الماضية شهد تطوراً كبيراً في عالم الجريمة واختلفت الوسائل التي يرتكب بها الجرمون جرائمهم وازدادت إمكانيات جرائم الحاسوب والجرائم المنظمة مثل الإرهاب، فكان لا بد من تنامي الاهتمام الرسمي في الجهات التي تقوم بملاحقة من يكتبي هذه الجرائم على المستويين العالمي والإقليمي، وأضاف أن هيئة الأمم المتحدة تناهت في تنظيماتها إنشاء هيئة تتولى تطوير النيابات العربية لمواجهة التطور من جرائم الإرهاب، وهذه الدول هي الأردن ومصر والمغرب واليمن، كما تناولت جامعة الدول العربية الإعداد لعدة اتفاقيات من شأنها مكافحة الجرائم المستحدثة والمنظمة العابرة للدور، وهذه الجهود التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية تكون من حيث التعاون لا بد أن تكون مميزة، لكي نواجه الهجمات الجديدة التي أصبح الجرمون يلجؤون إليها لتكثير صفوف الجماعة الإنسانية والاعتداء على أمنها وسلامتها.

في حين أشاد السيد فرطوش محمد محمود محمد النائب العام لدى المحكمة بالجزائر باستضافة المملكة للمؤتمر، مؤكداً أن ذلك أمر غير مستغرب على المملكة، وذلك من حيث قدرتها على التنظيم وإقامة المؤتمرات على مستوى العالم العربي والإسلامي، ووكالتنا دعوتنا لحضور المؤتمر مبعث فخر لنا كعرب ومسلمين، ونحن متأكدون على كل حال بنجاح هذا المؤتمر، خاصة من حيث التنظيم، ومن أول وهلة لاحظنا لبساً جدية كبيرة في التنظيم من حيث الرسمية والاهتمام

بتكريم القضاة وهذا ما يجعلنا أكثر تفاؤلاً بأن هذا المؤتمر سيكون ناجحاً، وأضاف فرطوش: وقد سعدنا بدعوة رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام بالملكة ولم نتردد ولو للحكام في إجابة الدعوة ونشرنا بها، وهذا الشرف لكل جهاز القضاء الجزائري، ومعالي وزير العدل الجزائري هو الآخر لم يتردد في الاستجابة لرغبتنا في المشاركة وإبدى موافقته، وليس لدينا أدنى شك في نجاح المؤتمر من حيث المواضيع التي يناقشها وما يتحده من تلاقف الأفكار التي نتج عنها فوائد كثيرة.

وأضاف فرطوش أنه لم يشارك في فعاليات المؤتمر الأول الذي أقيم في عمان ويعتبر هذا المؤتمر هو الأول، مشيراً إلى أن جدول أعمال هذا المؤتمر تضمن جلسات معبّرة والمواضيع المطروحة توحى بأن المؤتمر سيجتبي بالنجاح.

وقال إن توصيات المؤتمر عامة موجهة للدول الأعضاء وتطبيق التوصيات على أرض الواقع يرجع إلى خصوصيات كل دولة.

وتحدث المستشار صلاح الدين أبو زيد مختار المدعي العام لجمهورية السودان فقال: إن انعقاد هذا المؤتمر، وهو يعتبر المؤتمر الثاني، فرصة عظيمة جداً لأنه يعقد في أرض الحرمين الشريفين، ونتمنى أن يوفق في الخروج بتوصيات ممتازة تطبق على أرض الواقع. مغرباً عن سعاده بانعقاد هذا المؤتمر في المملكة العربية السعودية.

من ناحية قال المحامي العام الأول بالمجلس الأعلى بمملكة المغرب الأستاذ العربي مريد إن المملكة العربية السعودية لها باع طويل في احتضان المؤتمرات التي تخص الأمة العربية، مؤكداً أن جمع رؤساء النيابة العامة العرب يتطوعون لأن يساهم المؤتمر في تعزيز التعاون فيما بينهم، وأشار مريد إلى حفاوة الاستقبال للوفود وكرم الضيافة، مؤكداً أن هذا ليس بغريب على حكومة المملكة العربية السعودية وقال: (لهم منا بال شكر والتقدير).

وعن التطلعات أبان مريد أن الأفكار المطروحة والمحاورة التي يركز عليها المؤتمر للوفود الثاني لرؤساء النيابة العامة ونواب العموم والمدعين العامين

ورؤساء هيئات التحقيق والإدعاء العام والكلاء العامين تعثت على النقاؤل. وأشار رئيس أول محكمة الاستئناف بجمهورية جزر القمر المتحدة شيخ سالم جحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وذكر قائلاً: (هذا ما زاد في نفوسنا ارحابة والاطمئنان)، وعبر شيخ عثمان عن سعاده باقامة مثل هذا المؤتمر.

وذكر شيخ أن هذه أول مشاركة لجمهورية جزر القمر في المؤتمر، مؤكداً الاستفادة من خبرات المملكة وكثير من الدول العربية.

من جانبه قال القاضي تيسير قلا عواد النائب العام بالجمهورية السورية إن إقامة المؤتمر في المملكة العربية السعودية ستكون لها آثار إيجابية على الصعيد نواب العموم والمدعين العامين وسوف نستفيد النزملاء من خبرات بعضهم من خلال جلسات المؤتمر، مؤكداً أن المؤتمر يمتلك مقومات النجاح إن شاء الله لأنه يضم مجموعة من المسؤولين.

وقال المدعي العام بسلمطة عمان حسين بن علي الهلالي: إن مشاركة من هذا المؤتمر تابعة من القناعة بأهمية التواصل والتشاور بين الدول العربية فيما يخدم مختلف جوانب العمل المؤتمري في النيابة العامة وهيئات الادعاء وهيئات التحقيق، مشيراً إلى أن المؤتمر يحمل أفكاراً وروى مستساهم يأذن لله في دعم هيئسات التحقيق والإدعاء والنيابات العامة والأجهزة القضائية، وتفعيل التوصيات الصادرة عن

المؤتمر السابق في الأردن التي من أهمها إنشاء أمانة فنية لنواب العموم العرب والمدعين العامين. كما أن المؤتمر حافل بالبروي والأفكار.

من جانبه قال النائب العام العموميين والنيابات العامة والكلاء بحضورهم بهذا العدد استجابة لدعوة هيئة التحقيق والإدعاء العام في المملكة والشيخ محمد رئيس الهيئة الذي وضع بصماته على المؤتمر الأول في عمان، وكان له الحبة من الجميع، وكان هذا المؤتمر فكرة، ونحن نكواب عموم عرب لا بد أن نتلقى ونتحاور ونتفاهم ونبدع ولا سيما أنها قضاياها وبالتالي لا بد أن يكون هناك تعاون عربي لمواجهة هذه القضايا، ولا بد أن يكون هناك اجتماع عربي لمناقشة هذه المسائل ليتمسك لنا القضاء على كثير من الجرائم.

أما الدكتور علي لري النائب العام بدولة قطر فقال: لا شك أن إقامة هذا المؤتمر بالخاصة السعودية اليوم الرياض تضفي عليه



رؤساء الوفود

أعمال المؤتمر العربي الثاني عن شركه لاستضافة لملكة لهذا المؤتمر، وما وجهه المشاركون من حفاوة وحسن استقبال. وتلقى المستشار الليبي أن يصدر عن المؤتمر توصيات رائدة في مجال توحيد العمل في التباينات العامة، لاسيما بشأن توحيد التسميات الخاصة بالناية العامة أو النائب العام أو التباينات العمومية أو مكاتب التحقيق، وذلك باسم واحد في جميع الدول العربية. وطالب المحجوب بتوفير آليات تنفيذ التوصيات، خاصة ما يتعلق بمكافحة الجريمة المتطورة الحديثة.

وعبر المستشار عبد المجيد محمود النائب العام المصري رئيس وفد مصر للمشاركة في هذا المؤتمر، وعن تواجده في السعودية التي اعتبرها بلادته الثاني.

وقدم المستشار عبدالمجيد محمود شكره أيضاً للشيخ محمد آل عبدالله رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام بالملكة على ما تبثله الهيئة من جهود كبيرة، موضحاً أن المؤتمر فرصة لتبادل المعرفة والخبرة بين أعضاء التباينات العامة وإبراز الأدعاء في مختلف الدول العربية، مشيراً إلى أن هذه الدول ستقدم تجربتها ورؤاها بشأن الوصول إلى تعاون قضائي من خلال النيابة العامة في النهاية العادلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وأكد رئيس الوفد الموريتاني المستشار شرف المختار ولد بابه على أن إقامة المؤتمر في الملكة سيكون لها آثار إيجابية على صعيد نواب العموم والمدعين العامين، وسوف يستفيد من جلساته جميع المشاركون، مشيراً إلى أن الموضوعات المطروحة خلال هذا المؤتمر توحى بانته سبيل نجاحاً كبيراً، حيث إنهم تناقش موضوعات تهم جميع الدول العربية.

المؤتمر، وقال: إننا نتعاون كعرب ومسلمين أن تكون الملكة حاضنة لكل الأمور التي تهتمنا وتمهنا هذا المؤتمر الذي يتناول التعاون بين الهيئات والتباينات القضائية في الوطن العربي، واحتضناً لملكة لهذا المؤتمر لا شك أنه سيؤدي إلى نتاليج إيجابية على صعيد التعاون بين الهيئات التحقيق والإدعاء والتباينات في الوطن العربي موضوعاً مهماً.

وأثنى رئيس الوفد القطري على الجهود المبذولة والواضحة من معالي رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام بالملكة الشيخ محمد آل عبدالله في تقديم كل ما من شأنه أراحة الوفود، وقال إن هذا مقدر لدى الجميع. وحول تطلعاته للمؤتمر قال له المري: إن دعم السلطة القضائية والشغافية في التحقيق والإدعاء ودعم رؤساء الهيئات في اختيار الأشخاص المناسبين والتدريب تأتي في مقدمة الأمور التي سوف تدرس، وتتطلع إلى الخروج بنتاليج جيدة في هذا المضمار.

من جانبه أشاد النائب العام سعيد مصباح ميرزا النائب العام لدى محكمة التمييز اللبنانية باستضافة الملكة لهذا

المؤتمر السابق في الأردن التي من أهمها إنشاء أمانة فنية لنواب العموم العرب والمدعين العامين. كما أن المؤتمر حافل بالوفود والأكابر. من جانبه قال النائب العام القطراني أحمد سليمان المغني: ونحن قدمننا إلى الملكة كوفود عربية ولأول مرة، وجميع رؤساء الوفود من النواب العموميين والتباينات العامة والوكلاء يحضرون بهذا العدد استجابة لدعوة هيئة التحقيق والإدعاء العام في الملكة والشيخ محمد رئيس الهيئة الذي وضع بصماته على المؤتمر الأول في عمان، وكان له الحبة من الجميع، وكان هذا المؤتمر فكرة، ونحن نثواب عمود عرب لا بد أن تلقى وتداول وتتأهم وينبع ولسيما أنها قضائياً وبانتالي لا بد أن يكون هناك تعاون عربي لمواجهة هذه القضايا، ولا بد أن يكون هناك اجتماع عربي لمناقشة هذه المسائل التي تها القضاء على كثير من الجرائم.

أما الدكتور علي المري النائب العام بدولة قطر فقال: لا شك أن إقامة هذا المؤتمر للمخاصة السعودية الرياض تخفي عليه